TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.1/L.4
2 February 1994
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة للسلع الاساسية
الدورة الثانية
جنيف ، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
البند ١٢ من جدول الاعمال

مشروع تقرير اللجنة الدائمة للسلع الاساسية عن دورتها الثانية

المعقودة بقصر الامم ، جنيف ، من ٣١ كانون الثاني/يناير
الى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤

المقرر: السيد ف . مكلياروف (الاتحاد الروسي)

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لاجازته .

وترسل طلبات إدخال التعديلات باللغة الانكليزية أو الفرنسية ـ في موعد أقصاه يوم الجمعة ، ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤ ، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8108
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5654 or 5655

مقدمة

١ - عقدت اللجنة الدائمة للسلع الاساسية دورتها الثانية في قصر الامم ، جنيف ، من ٣١ كانون الثاني/يناير الى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤ . وأثناء الدورة ، عقدت اللجنة الدائمة ... جلسة عامة* .

البيانات الافتتاحية

٢ - قال الامين العام للاونكتاد إن الدورة الحالية تعقد في وقت تستمر فيه حدة الصعوبات التي يواجهها مصدرو السلع الاساسية عموما ، وبصفة أخص البلدان النامية التي تعتمد بشدة على حصائل صادرات السلع الاساسية . وقال إن أحجام الصادرات في التسعينات لا تتوسع بدرجة كبيرة ، ولذلك فإن البلدان النامية لا تزال تعاني من عجز كبير في حاصلات صادراتها من السلع الاساسية ، في سياق لم يتحقق فيه سوى قدر ضئيل جدا من النجاح في جهود التنوع الاقتصادي . وأضاف أن إحدى المشكلات الاساسية التي تكمن وراء كساد الاسعار في سلع أساسية كثيرة تتمثل في وجود عرض مفرط هيكلي يؤدي الى مخزونات فائضة كبيرة . وأشار الى أنه بالنسبة لنطاق واسع من السلع الاساسية التي تصدرها البلدان النامية ، يعكس توسع العرض أيضا الضغط من أجل زيادة الصادرات ، الناجم عن تطبيق برامج التكيف الهيكلي والحاجة الى خدمة ديون خارجية ضخمة . وفضلا عن ذلك ، فإنه بالنسبة لسلع أساسية زراعية عديدة ، كان ارتفاع مستويات دعم المنتجين في البلدان المتقدمة يشكل عاملا رئيسيا وراء فرط العرض . وبينما يشكل نجاح جولة أوروغواي خطوة هامة نحو معالجة بعض هذه المشكلات ، فإنها لم تحل تماما . وعلاوة على ذلك فإن الانكماش في البلدان المستهلكة الرئيسية ظل يحدث تأثيرا مثبطا في أسواق السلع الاساسية .

٣ - وقد أعطى هذا السياق أهمية خاصة للدور الذي كلفت به اللجنة الدائمة للسلع الاساسية من أجل تعزيز سياسات سليمة ومتوافقة ومتماسكة تأخذ في الاعتبار من بين جملة أمور اتجاهات السوق في مجال السلع الاساسية على الصعيدين الوطني والدولي . وينبغي النظر الى ولاية اللجنة في ضوء قرار مؤتمر كرتاخينا أن يطلب الى اللجنة الدائمة للسلع الاساسية ، من خلال مجلس التجارة والتنمية ، أن تجري تحليلا شاملا للسياسة السلعية وأن تستكشف نهجا جديدة ذات وجهة سوقية للسياسات السلعية . كذلك شدد على أن المؤتمر يتوقع أن تقدم هذه اللجنة إسهاما يساعد المجلس في اتخاذ قرار بشأن المسألة الحساسة المتعلقة بدعوة الجمعية العامة للامم المتحدة الى عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الاساسية تحت رعاية الاونكتاد . وقال إنه يعتزم القيام ، على أساس مثل هذا الإسهام ، بالمشاورات المستقلة التي يتوخاها المؤتمر حول هذه المسألة .

---

* للاطلاع على اختصاصات اللجنة الدائمة للسلع الاساسية ، انظر مقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٩٨(د - ٣٨) ، المرفق ، الفرع باء .

٤ - وأشار الى التشديد الخاص الذي وضعته الحكومات في كرتاخينا على مجموعتين جديدتين وناشئتين من القضايا في مجال المشكلات والسياسات السلعية . وكانت الأولى استخدام الصكوك المالية لمعالجة مخاطر الاسعار وسائر المخاطر المتصلة بالسلع الاساسية . وقال إنه تنفيذا لالتزام كرتاخينا عقد فريق خبراء قدم تقريره الكامل الى اللجنة الدائمة . وأشار الى أن الفريق أيد بقوة الحاجة الى تشجيع الحكومات والقطاع الخاص في البلدان النامية وسائر البلدان على الاستفادة من بورصات العقود الآجلة والصكوك المالية من أجل مواجهة المخاطر السلعية ، كما حدد بعض المشكلات المحتملة . وكان المجال الثاني للتشديد ينصب على التنمية المستدامة والجوانب البيئية لانتاج وتجارة السلع الاساسية . وذكر أن الأعمال التي قامت بها الأمانة أوضحت أنه لا يوجد تعارض بين الاهتمام بحماية البيئة في انتاج السلع الاساسية وبين تحقيق الكفاءة وخفض التكاليف والتنمية المستدامة عموما . غير أن هذا يقتضي سياسات لتوجيه الأسواق لمراعاة العوامل الخارجية المؤثرة وكذلك لتقديم الدعم الدولي للجهود الوطنية في هذا الاتجاه . واعتبر أن توجيهات اللجنة بشأن العمل في المستقبل في كلا المجالين سيكون بالغ القيمة .

٥ - وأكد كذلك على أنه ينبغي ألا يصرف التشديد على القضايا الجديدة والناشئة الانتباه عن المشكلات التقليدية المتعلقة بانخفاض أسعار السلع الاساسية وعدم استقرارها ، وتبعية السلع الاساسية ، وعدم كفاية التنويع ، والعجز في حصائل السلع الاساسية . وقال إن التعاون بين المنتجين والمستهلكين يشكل وسيلة هامة لحل المشكلات القائمة في مجال السلع الاساسية . وأشار في هذا الصدد إلى أنه جرت في العامين الاخيرين مفاوضات ناجحة في الأونكتاد لعقد اتفاقات دولية جديدة بشأن السكر والكاكاو ، وفي الاسبوع الماضي فقط بشأن الأخشاب الاستوائية ؛ وتمديد واعتماد بروتوكول يعدل الاتفاق الدولي بشأن زيت الزيتون وزيتون المائدة ؛ واتفاق انشاء فريق دراسي دولي بشأن النحاس . وتجري الاستعدادات لعقد مؤتمر لإعادة التفاوض على الاتفاق الدولي بشأن المطاط الطبيعي . وأشار الى الاهتمام المتزايد بالتعاون الدولي لترشيد العرض ، وبخاصة في حالات فرط العرض الهيكلي ، وهي فكرة تكتسب قبولا متزايدا .

٦ - وتحدث نائب الامين العام للأونكتاد فقال إن الدورة الجارية يمكن في الواقع أن تكون بمثابة المرحلة الأولى في تنفيذ الولاية الواردة في المقرر المتعلق بعقد مؤتمر عالمي للسلع الاساسية الذي اتخذ في الأونكتاد الثامن . واستطرد قائلا إن جدول أعمال الدورة يستجيب أيضا للولاية التي أعطيت لأمانة الأونكتاد في الفقرة ٢١٠ من التزام كرتاخينا للقيام باستعراض شامل لحالة وآفاق الاقتصاد السلعي الدولي والسياسات السلعية الدولية بهدف تعيين مسار عمل ممكن يعرض على المجلس .

٧ - وقال مشيرا الى البند ٣ من جدول الأعمال أن اللجنة الدائمة قد ترغب في النظر في تبني وجهة النظر التي ذكرت في تقرير الأمانة ، والتي تفيد بأن أسواق السلع الأساسية قد تتعرض لتشوهات كبيرة تمنع أداءها كوسيلة مثلى لتوزيع الموارد . ويتطلب مثل هذا الوضع عملا مناسبا من جانب المجتمع الدولي . وقد ترغب اللجنة أيضا في النظر في تبني اطار تحليل العوامل المؤثر في أسواق السلع الأساسية وفي أن توصي بمزيد من الأعمال بشأن هذه القضية على مستوى تجزئة السلع الأساسية .

٨ - وذكر ، مشيرا الى البند ٤ من جدول الأعمال ، أن الأمين العام قام تنفيذا للفقرة ٢١٣ من التزام كرتاخينا ، بعقد فريق خبراء حكوميين وغير حكوميين . وقال إن مسائل السياسة العامة التي قد ترغب اللجنة في بحثها في هذا الصدد واتجاهات العمل في المستقبل هي: (١) المدى الذي ينبغي أن تذهب اليه البلدان النامية في النظر في استخدام الصكوك المالية وأسواق العقود الآجلة كوسيلة رئيسية لمواجهة المخاطر السلعية وتقلبات الحصائل ؛ (٢) المدى الذي ينبغي أن يذهب اليه استخدام تجارة العقود الآجلة في البورصات السلعية كآلية لتكوين أسعار السلع الأساسية . وذكر أن إحدى قضايا السياسة العامة ذات الصلة تتعلق بالاجراءات الدولية أو الوطنية التي يمكن أن تساعد في تحسين أداء أسواق العقود الآجلة والصكوك المالية وتزيد ، عند الاقتضاء ، من مشاركة البلدان النامية والبلدان الأخرى فيها .

٩ - وتحدث عن البند ٥ من جدول الأعمال قائلا إن هدف الوثيقة الرئيسية إعلامي ، سواء من حيث طبيعة العجز وأثره في البلدان المنتجة ، أو أداء الوسائل القائمة لتلبية احتياجات البلدان . وقال إن اللجنة قد ترغب في الإحاطة علما بهذه التطورات وأن تقرر نوع العمل المطلوب في المستقبل في هذا المجال . وذكر فيما يتصل بالبند ٦ من جدول الأعمال أن اللجنة قد ترغب في النظر في إقرار إطار تحليل تجارب التنويع المختلفة وأن توصي بما ينبغي عمله في المستقبل سواء لاستخلاص الدروس في مجال السياسة العامة أو لدعم جهود التنويع في البلدان النامية من خلال التعاون التقني . وذكر في هذا السياق أيضا أنه عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٩/١٩٩٣ بشأن التبغ أو الصحة ، ستجري أمانة الأونكتاد دراسة عن دور انتاج التبغ والاتجار فيه ، بما في ذلك امكانيات إبدال المحصول ، في البلدان المنتجة للتبغ .

١٠ - وقال مشيرا الى البند ٧ من جدول الأعمال أن اللجنة قد ترغب في دراسة ترتيب المواضيع المحددة في برنامج عملها تحت البند هاء ، وإقرار خطوط العمل المحددة في هذه الوثائق وبخاصة ما يلي: (أ) تشجيع التفاعل بين سياسة الاقتصاد الكلي السليمة وادارة الموارد الطبيعية في سياق التنمية المستدامة ، مع إيلاء اهتمام خاص بالبلدان النامية المصدرة للمعادن ، وتحديد النهج ، بما في ذلك أنشطة التعاون التقني . وقال إن الأونكتاد يرعى بالاشتراك مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة والمجلس الدولي للمعادن والبيئة ، مؤتمرا دوليا بشأن التنمية والبيئة والتعدين سيعقد في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ ؛ (ب) حفز الاهتمام وتشجيع المشاركة المالية والتقنية والتجارية للمجتمع الدولي في تحسين ادارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة في سياق انتاج السلع الأساسية وتجهيزها في البلدان النامية ؛ (ج) تعزيز دراسة الاستيعاب الداخلي للعوامل البيئية الخارجية ، وتحسين القوة التنافسية للمنتجات الطبيعية التي تتسم بميزات بيئية ؛ وتعيين المجالات التي يمكن فيها متابعة التعاون التقني بتمويل من خارج الميزانية . واقترح فيما يتعلق بالبند ٨ من جدول الأعمال أن اللجنة قد ترغب في بحث إقرار المجالات التي ينبغي فيها تعزيز التعاون التقني وفي تبادل وجهات النظر حول الوسائل الممكنة لدعم الأنشطة التي قد تنشأ عن ذلك . وقال إنه يرحب بتوجيهات اللجنة فيما يتعلق بعمل اللجنة من أجل إجراء تحليل السلع الأساسية وإنشاء نظام للمعلومات بالاستعانة بالحاسوب الدقيق . وقال إنه فضلا عن ذلك عين الأونكتاد مركز اتصال للقيام بجهد متعدد القطاعات على نطاق المنظومة بشأن التبغ أو الصحة ، سوف ينطوي على أنشطة للتعاون التقني وتحليل للبحوث والسياسات ، ويتطلب دعما كبيرا من خارج الميزانية .

١١ - وقال في ختام كلمته إن اللجنة ، وهي تأخذ علما بالتقارير الواردة من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بركاز الحديد ، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتنغستن ، واجتماع الاستعراض المخصص الثاني للبوكسيت ، قد ترغب في تقديم بعض التوصيات العامة فيما يتعلق بالتوجه المستقبلي لعمل هذه الأفرقة . وقال إن أحد الجوانب التي قد ترغب اللجنة في التشديد عليها هو ضرورة ضمان مشاركة المزيد من مستشاري وخبراء الصناعة من الوزارات التقنية المختصة في عواصم البلدان في عمل هذه الأفرقة .

١٢ - وقال المتحدث باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (الارجنتين) مشيرا الى البند ٣ أن تشوهات السوق موجودة وهي تحدث أثرا سلبيا في البلدان النامية . ونتيجة لذلك ينبغي تعيين العوامل الكامنة وراء هذه التشوهات وتوليد الارادة السياسية لإزالة هذه العوامل . وانتقل الى الحديث عن اختتام جولة أوروغواي فقال إن تعزيز الضوابط المتعددة الأطراف في السلع الأساسية يشكل نقطة بداية لكن تنفيذ هذه الضوابط مطلوب بشكل حاسم لتعجيل الاتجاه نحو إزالة التشوهات في الأسواق . وذكر أن التدخلات في الأسواق الزراعية من قبل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٢ بلغت ٣٥٤ مليار دولار امريكي . وقال إن على الأونكتاد أن يقوم بدور بالغ الأهمية في عملية وضع الضوابط المتعددة الأطراف في مجال السلع الأساسية ، ولا سيما في المجالات التي لا تغطيها جولة أوروغواي .

١٣ - وقال مشيرا الى البند ٧ من جدول الأعمال أن مجموعته ترغب في الاشارة الى جانبين تم الاتفاق عليهما في كرتاخينا هما الحاجة الى الدعم المتبادل بين قضايا التنمية والسلع الاساسية والبيئة والحاجة الى تقديم الدعم التقني والمالي الى البلدان النامية في هذا المجال . وقال ان الأمر يتطلب استخداما فعالا لايرادات المعادن مع ازالة جميع الحواجز التي تعوق الاتجار في السلع المفضلة بيئيا والتخفيض التدريجي للاعانات التي تقدم للمواد الكيميائية الزراعية التي تسهم في تدهور البيئة . وذكر أن تدهور ظروف السوق الدولية ضار أيضا من وجهة نظر الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية . وقال إن مجموعته ترى أن السياسات التدخلية وآليات الإعانة هي على وجه التحديد التي تؤدي في حالات كثيرة إلى فرط الاستغلال والتدهور الإيكولوجي .

١٤ - وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال أشار إلى أهمية إجراء دراسة مشتركة يقوم بها الأونكتاد والبنك الدولي عن هيكل ومشاركة المستعملين في البورصات السلعية . وذلك يلقى الترحيب بشكل خاص من وجهة نظر التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز .

١٥ - وفي مجال التعاون التقني شدد على ضرورة ألا يقتصر الأمر على تعزيز جوانب الميزانية التي تتطلب تبرعات تتأثر في الوقت الحاضر بقيود كبيرة ، ولكن أيضا على معالجة متطلبات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والبلدان النامية عموما بطريقة منتظمة بدرجة أكبر في هذا المجال . ورحب بفكرة عمل جرد لاحتياجات التعاون التقني يمكن أن يشكل أساساً لإعادة تركيز عمل الأونكتاد .

١٦ - وقال فيما يتعلق بعمل الأونكتاد في الأجل المتوسط في ميدان السلع الأساسية إنه يلزم أن يركز الأونكتاد عمله بصورة متزايدة على صياغة مجموعة من "المبادىء التوجيهية" التي تترجم المبادىء العامة التي اتفق عليها في كرتاخينا إلى توصيات ملموسة . وأشار إلى أن الوثائق المعروضة على اللجنة قد حددت بالفعل تلك المبادىء ، التي ينبغي مع ذلك تعيينها ومعالجتها بشكل أفضل .

١٧ - وأشار في ختام كلمته إلى الأهمية التي تعلقها مجموعته على معالجة مسألة عقد مؤتمر عالمي بشأن السلع الأساسية . وأشار إلى وجود ولاية تطلب من الدول الأعضاء في الأونكتاد أن تتناول هذا الاقتراح ورأى أن الأمر يتطلب أمرين أوليين: (١) تحقيق نتائج فعالة لمشاورات الأمين العام غير الرسمية حول هذه المسألة ؛ (٢) اتخاذ القرارات المناسبة بعد ذلك ، ولا سيما عند استكمال برنامج عمل اللجنة الدائمة - أي عندما تنضج المواضيع التي تشكل موضوع المؤتمر العالمي .

١٨ - وأعلن المتحدث باسم المجموعة الافريقية (كينيا) أن الوضع في أفريقيا تدهور بشدة على مدى السنوات القليلة الأخيرة . وقال إنه في ظل الهياكل الاقتصادية الضعيفة في القارة ، كان للهبوط في حصائل الصادرات ، الذي نجم عن اجتماع تأثير استمرار التبعية الشديدة التي تتسم بها السلع الأساسية في أفريقيا وهبوط الأسعار في الأسواق العالمية للسلع الأساسية ، أثر سلبي بالغ في استقرار الاقتصاد الوطني في هذه البلدان . وقال إن الحالة الاقتصادية الحرجة استرعت اهتمام المجتمع الدولي وهو ما تجلى في اعتماد جدول أعمال الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات بالإجماع . وقال إن ضرورة التنويع ، بهدف تحديث الانتاج وكذلك تحديث نظم التوزيع والتسويق في أفريقيا ، وتعزيز الانتاجية ، وتثبيت وزيادة حصائل الصادرات الأفريقية ، هي عوامل حاسمة في استراتيجية الانعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا وتعتبر إحدى الأولويات الخمس العامة التي تجسدت في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ . وقال إنه ينبغي أن يؤكد عمل اللجنة بدرجة أكبر على المشكلات الخاصة التي تواجه أفريقيا ، تمشيا مع المقرر الذي اتخذه المجلس في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين . وحث أيضا شركاء التنمية الأفريقية على دعم أي جهد دولي يبذل من أجل وقف تدهور الحالة في أفريقيا نظرا لأن تزايد التكافل والعالمية يتطلب روح الحوار ، والتعاون ، والدعم المتبادل من أجل حل المشكلات القائمة في مجال السلع الأساسية .

١٩ - وذكر أن الدراسات الأولى عن أثر نتائج جولة أوروغواي في أفريقيا جنوب الصحراء دلت على خسارة قدرها ٣,٦ مليار دولار بالنسبة لهذه المنطقة الفقيرة بالفعل . لذلك ينبغي للجنة أن تجري تحليلا لأثر هذه الجولة على إنتاج السلع الأساسية في أفريقيا وتجهيزها وتسويقها .

٢٠ - وأشار إلى التقرير TD/B/CN.1/13 فقال إنه يشاطر الرأي الذي ينادي بأن تتضمن الدراسات الإضافية عن السياسة السلعية البعدين السلعي والقطري على حد سواء ، وكذلك أن تكون انتقائية ومجزأة . ويلزم اتباع نهج شامل وعالمي في تصميم السياسة السلعية الدولية وينبغي تصميم آليات لإضفاء الصبغة المؤسسية على هذه النهج . ولاحظ في هذا السياق بارتياح أنه ينمو توافق في الآراء تجاه عقد مؤتمر عالمي للسلع الأساسية .

٢١ - وأعرب عن شعوره بوجوب بذل كل جهد مستطاع لتحسين أداء وسائل مواجهة المخاطر في الميدان السلعي نظرا لأن من شأن استخدام هذه الوسائل تعزيز محاولات البلدان لتحسين تخطيط الإدارة الاقتصادية . غير أنه ينبغي فيما يتعلق بأفريقيا النظر إلى هذه الوسائل في سياق محاولات وقف انهيار أسعار السلع الأساسية . وأعرب عن الأمل في أن تقر اللجنة استنتاجات وتوصيات ندوة "حالة ديون أفريقيا وأثر هبوط أسعار السلع

الأساسية في قدرة أفريقيا على النمو وخدمة ديونها الخارجية" ، التي عقدت في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ . وتستحق التأييد أيضا مقترحات السياسة العامة التي قدمها فريق الخبراء التابع للأونكتاد في هذا المجال .

٣٢ - وفيما يتعلق بالتمويل التعوضي قال إن تمويل وإدارة الآليات القائمة غير كافيين إلى حد كبير لحل مشكلات التنمية المتوسطة والطويلة الأجل . واقترح تعزيز الآليات القائمة مع تقليل استخدام المشروطية ، واستكشاف الحلول البديلة . وفي مجال التنويع رحب بالنتائج التي خلص إليها تقرير الأمانة وطلب إلى اللجنة أن تبحث ضرورة وجدوى إنشاء صندوق للتنوع فيما يتعلق بالسلع الأساسية في أفريقيا ، تمشيا مع القرار ذي الصلة الذي اعتمدته الأمم المتحدة . ودعا إلى مواصلة دراسة وتحليل التنمية المستدامة ، مشددا على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتسام العادل لعبء تكلفة حماية البيئة . وينبغي ألا تفرض مشروطية جديدة في هذا المجال .

٣٣ - واختتم كلمته بقوله إنه يأسف لأنه في الوقت الذي يلزم فيه تدبير مزيد من الأموال لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا ، تتناقص الأموال المتاحة . وقال إنه يلزم عكس هذا الاتجاه بسرعة وحث اللجنة على معالجة هذه المسألة على وجه التحديد .

٣٤ - وقال ممثل بنغلاديش الذي تحدث باسم البلدان الأقل نموا أن يذكر اللجنة بالآثار الخطيرة التي ألحقت بالبلدان الأقل نموا نتيجة المشكلات السلعية . وشدد على أهمية التنويع في القطاع السلعي بالنسبة للبلدان الأقل نموا مشيرا إلى أهمية تكيف الاقتصاد الكلي وكذلك ضرورة القيام بتدخلات محددة وداعمة للتنوع الناجح . وذكر أهمية التنسيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص: إذ ينبغي لكل منهما أن يعمل على تقوية إسهام الآخر في تعزيز سرعة تنمية الصادرات . وأشار أيضا إلى العوامل التي قد تضعف برامج التنوع مثل حجم السوق المحلية ونقاط الضعف الهيكلية والكوارث الطبيعية وعدم موثوقية البيئة الخارجية .

٣٥ - وأشار إلى أن جهود البلدان الأقل نموا وحدها لا تكفي لتحقيق التنويع بنجاح ، فدعا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في هذا الميدان . وقال إن هناك حاجة إلى زيادة مرونة مخططات نظام الأفضليات المعمم وقواعد المنشأ بالنسبة لهذه البلدان وإلى تعزيز مخططات التمويل التعويضي وتقليل المشروطية . وقال مشيرا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر أنه ينبغي لبلدان الاستثمار الأجنبي المباشر الرئيسية أن تبتكر وتطبق تدابير لتعزيز توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من هذه البلدان إلى البلدان الأقل نموا من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي والسلعي . وأشار أيضا إلى الدور الذي يمكن للصندوق المشترك القيام به في المساعدة في تحقيق التنمية السلعية وإمكانية منح الأموال من الحساب الثاني لفائدة البلدان الأقل نموا على وجه الخصوص .

واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي للأونكتاد أن يركز على مجالات أقل تتسم بالأولوية بدلا من مناقشة جميع القضايا في وقت واحد ، وذلك بغية تحقيق نتائج ملموسة .

٣٦ - وقال ممثل اليونان الذي تحدث باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إن هناك ضرورة لتحسين الشفافية في أسواق السلع الأساسية وذلك لتجنب أو معادلة التشوه في الاستثمار إلى حد ما . وأشار إلى الأسباب التي تؤثر في توازن العرض والطلب فاسترعى الانتباه إلى دخول منتجين جدد إلى السوق ، وهو ما يفاقم من فرط العرض ؛ وقلة مرونة الأسعار بالنسبة للطلب على سلع كثيرة ، على الأقل في البلدان المرتفعة الدخل ؛ وتأثير التكنولوجيا في الطلب على المواد الخام . وقال إنه بينما عزز التغير التكنولوجي تقنيات الزراعة وحسن الانتاجية ، كان له غالبا تأثير ضار بالبيئة . وقال إن من المهم أن تقرير الأمانة قد ميز بين "المحددات" الهيكلية والعوامل الأخرى ذات الطابع التجريبي الأكبر التي يمكن أن تؤدي إلى فشل السوق السلعية . وقال إن الاتحاد الأوروبي يرى أنه ينبغي ألا تنصرف المناقشة ، وبخاصة بشأن البند ٣ ، عن إجراء دراسة بناءة لعمليات السوق السلعية ، ولا سيما لأنها تؤثر في المنتجين الأوليين في البلدان الأقل نموا . وفضلا عن ذلك ، فإن تأثير إصلاح السياسة الزراعية المشتركة وتحرير التجارة بعد تنفيذ حصيلة جولة أوروغواي لا ينعكس بشكل مناسب في التقارير المقدمة إلى اللجنة .

٣٧ - وقال إن التنويع يمثل إحدى القضايا ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للاتحاد الأوروبي . وان الاتحاد الأوروبي يدرك أن عملية التنويع هامة بشكل حاسم وغالبا ما تكون عسيرة . والواقع ان اتفاقية لومي الرابعة عرفت التنويع الأفقي والرأسي باعتباره هدفا رئيسيا في مجال السلع الأساسية ، وتتوفر فرص مماثلة في اتفاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان النامية في مناطق أخرى . وشدد على دور الحكومات في هذا المجال: فالحكومات التي تعتمد بشدة على السلع الأساسية مضطرة لتحليل آفاق السلع البديلة كجزء من سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي . واعترف بأن بلدانا كثيرة ، لم تنجح على الرغم من رغبتها في تقليل اعتمادها على سلعة أساسية واحدة أو سلعتين ، وذلك بسبب ضيق قاعدة الموارد ، أو الظروف المناخية أو الطوبوغرافية ، أو العوامل الهيكلية الداخلية . ورحب بعمل الأونكتاد في هذا المجال الهام وأعرب عن الأمل في أن يستمر هذا العمل . كما أيد منهج الأونكتاد في تقييم كل حالة على حدة وكذلك تشديده على رسم صورة جانبية للعلاقات بين السلع الأساسية .

٣٨ - وفي إشارة له إلى العوامل الأخرى المؤثرة في أداء الأسواق السلعية ، أبرز عوامل تركيز السوق والعوامل البيئية الخارجية . وقال إنه ربما تتمثل أهم سمة أشار إليها الأونكتاد في فك ارتباط بعض الحكومات المنتجة مع سلسلة التسويق نتيجة لسياسات التحرير . وتستحق تأثيرات هذا الانسحاب مزيدا من التحليل المفصل ، بما في

ذلك دراسة تأثير بيوت التجارة المتعددة الجنسيات في التسويق الداخلي في البلدان المنتجة . وفيما يتعلق بتكاليف وفوائد التدابير المتصلة بالبيئة ، قال إن هذه المسألة تشكل موضوعا معقدا يتطلب مزيدا من التحليل ، وأعرب عن سروره لأن المجلس سيدرس مدى انعكاس التدابير البيئية ، في تكاليف الانتاج ، وبالتالي ، في أسعار السوق العالمية . وقال معلقاً على الآثار في السياسة العامة ، الواردة في الفرع خامساً ، الفقرة ٨٦ من تقرير الأمانة أنها تدفع إلى السؤال عما إذا كان تعديل العناصر الهيكلية في العرض والطلب ينبغي اعتباره مجرد إجراء تكميلي للإجراءات الرامية إلى تقليل التشوهات في أداء الأسواق السلعية . وأيد وجهة نظر الأونكتاد بأن البعدين القطري والسلعي يتطلبان مزيدا من الدراسة واعتبر أنه لا بد أن البعد السلعي على الأقل ستغطيه مختلف أنواع المنظمات السلعية الدولية ، وأفرقة الدراسة والأفرقة الحكومية الدولية القائمة بالنسبة للغالبية العظمى من المنتجات الأولية غير الوقودية .

٢٩ - وفيما يتعلق بالآثار في السياسة العامة والقضايا المطروحة للعمل في المستقبل قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الاقتراح الذي تضمنه تقرير الأونكتاد بأن تعكس السياسات السلعية للتسعينات الحاجة إلى الانتقائية والتجزئة . وتساءل مع ذلك عن فائدة إنشاء "آليات تنسيق" ، ولا سيما إذا كان الهدف هو تحقيق توافق وتماسك السياسات الوطنية والدولية التي تؤثر في قطاع السلع الأساسية . وبالمثل ، أعرب عن شكه في جدوى إجراء بحوث مستفيضة في مجال وضع "سياسات انتاجية متفق عليها دوليا" بالنظر إلى أن مفاوضات اتفاق الكاكاو أظهرت أن مثل هذا الهدف غير مقبول نظريا ولذلك لا يمكن بلوغه . وأضاف أن فكرة إيجاد آليات لتعزيز استهلاك السلع الأساسية بصورة مشتركة ، الواردة في الفقرة ٩٧ من التقرير غير مفهومة تماما .

٣٠ - وقال في ختام كلمته ، مذكرا بأنه قد مرت سنتان ناجحتان منذ مؤتمر كرتاخينا ، وبأن السلع الأساسية كانت أحد المجالات الرئيسية التي عمل فيها الأونكتاد بنشاط ، إنه يؤكد ضرورة إجراء دراسة دقيقة للبنود التي ستدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة في سياق تنظيم عمل الأونكتاد .

٣١ - وأشار ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أن الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان الأفريقية الأقل نموا الشديدة الاعتماد على السلع الأساسية في الثمانينات يجسد بقوة الهبوط في حصائل صادراتها الرئيسية . وأرجع هذا الهبوط إلى الانكماش في البلدان الصناعية كظاهرة متوسطة الأجل ، وإلى انحسار الطلب على السلع الأساسية استجابة للتغير التكنولوجي ، كتطور طويل الأجل . وقال إن أي استراتيجية لتنمية السلع الأساسية سوف تتطلب معالجة هذين العاملين . وقال إن بعض البلدان الأقل نموا ، التي حاولت التنويع ، قد فشلت على الرغم من بذل كل جهد مستطاع ، وذلك نتيجة لمحاولة

عدد من البلدان النامية للتنويع في نفس السلعة الأساسية في نفس الوقت . وقد أدى ذلك إلى فرط العرض وانخفاض الأسعار . وقد فاقم هذه الحالة الضغط لزيادة الصادرات الذي يقع على البلدان الأقل نموا بسبب عبء ديونها . لذلك ينبغي أن تكون تدابير تحسين حالة السلع الأساسية مصحوبة بتخفيف عبء الديون . وخلص إلى أنه ينبغي للبلدان الأفريقية الأقل نموا أن تواصل جهودها في مجال التنويع بهدف تحسين النوعية والقوة التنافسية ، وبخاصة بالنسبة للمنتجات التي يتزايد عليها الطلب وتتزايد ربحيتها . ويمكن لأي برنامج شامل للمساعدة المالية والتقنية أن يعالج مواضيع نقص القوى العاملة الماهرة والقدرات الإدارية ، وعدم ملاءمة البنى الأساسية ، والتكنولوجيات الحديثة ، التي تفرض قيوداً بالنسبة للتنويع الرأسي بصفة خاصة . وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة المستوردة للسلع الأساسية أن تواصل معاملتها التفضيلية للسلع الواردة من البلدان الأقل نموا . وشدد على دور الصندوق المشترك للسلع الأساسية كحافز للتنمية السلعية وفي وضع سياسة سلعية فعالة ومستدامة للتسعينات .

٣٢ - وذكر أن المصدرين الخاصين ومؤسسات التسويق العامة في البلدان الأقل نموا تنقصهم الخبرة وكذلك الخدمات والمهارات والمعلومات اللازمة لفهم عملية تكوين السعر المرتبطة بوسائل إدارة المخاطر . وأضاف إنه مما يزيد من تعقيد استخدام هذه الوسائل أن أسواق رأس المال في هذه البلدان ضيقة جدا وغير متاحة تقريبا للشركات الصغيرة والمتوسطة . وتساءل عن فاعلية استخدام هذه الآليات بدون اتخاذ إجراءات موازية لتصحيح الاتجاه إلى فرط العرض . وقال إن قدرة البلدان الأقل نموا على تكييف اقتصاداتها للسماح باستخدام هذه الوسائل محدودة . لذلك حث الأونكتاد على تشجيع ودعم التعاون الدولي في هذا المجال بهدف إزالة العوائق القائمة على المستوى الدولي .

٣٣ - وقال ممثل اليابان إن بلده يعلق أهمية كبيرة على حل مشاكل انتاج السلع الأساسية والتجارة فيها بما في ذلك قضايا تأمين توازن العرض والطلب . وتشمل المزايا المتوخاة التمكن من تنشيط وتثبيت تجارة السلع الأساسية ومن ثم الإسهام في تنمية البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا شديدا على تصدير السلع الأساسية ، وتأمين استقرار المعروض من السلع الأساسية للبلدان المستهلكة ، وجعل التنمية المستدامة ممكنة عن طريق النظام التجاري القائم وقد وضعت في الاعتبار الفعلي القضايا البيئية . بيد أنه من الواضح أن أقل البلدان نموا التي تملك هياكل أساسية أقل متانة لم توفق في تنويع اقتصاداتها . ونظرا للانخفاض الذي شهدته أخيرا أسعار السلع الأساسية فإن هذه البلدان تواجه الآن نقصا جوهريا في حصائلها التصديرية .

٣٤ - وانتقل إلى قضية الاتفاقات السلعية فرأى أن الإطار الدولي الراهن الذي يتشكل أساسا من الاتفاقات السلعية التي أبرمت على أساس البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

للأونكتاد في السبعينات غير قادر على الاستجابة ، للتغييرات التي حدثت منذئذ . وفي هذا السياق ، يعترف بلده بضرورة الظفر بأشكال التعاون الدولي المناسبة التي تلائم الوضع الراهن . ورأى أنه يتوجب أن توضع في الاعتبار الكامل القضايا التالية من أجل التعاون الدولي مستقبلا وهي: (١) أن تثبيت الأسعار والمعروض من السلع الأساسية ، وإن كان يستند إلى آليات الأسواق ، فضلا عن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان النامية ، ينبغي أن يتحقق في إطار الاتفاقات الدولية ؛ (٢) ينبغي إيلاء أولوية عليا لمساعدة أقل البلدان نموا و(٣) يتوجب قيام تعاون فعال ومناسب مبني على أساس متعدد الأطراف وثنائي .

٣٥ - وشدد المتحدث باسم المجموعة الآسيوية (الفلبين) على الاعتلال الاقتصادي الذي تشكوه باستمرار معظم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية كما شدد على الحاجة إلى قيام استراتيجية شاملة ومتماسكة لمعالجة المشاكل السلعية . واستشهد بالركود الدائم والمزمن في أسعار السلع الأساسية والحصائل التصديرية الحقيقية كأسباب مباشرة للانخفاض الهائل الطارىء على الاستهلاك والاستثمارات والقصور عن إعادة الهيكلة المستدامة للاقتصاد والاصلاحات الاقتصادية فضلا عن الافتقار إلى تنويع الصادرات . وأشار إلى المناقشات العديدة والأعمال التي جرت لمحاولة التصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية في الأسواق فحذر من بعض الجوانب والنهوج التي توخيت .

٣٦ - ومضى يقول إنه يتوجب كذلك على التمويل الإضافي من المصادر الدولية ، على سبيل المثال ، أن يعالج أيضا المشاكل الأطول أجلا التي يتسبب فيها ضعف معدلات التبادل التجاري ، عند تحديد سبل الوصول والأهلية وشروط السداد ، ويراعي دورة الحصيلة التصديرية السلعية للبلدان المصدرة المعتمدة على السلع الأساسية قيد النظر . وتشكل الترتيبات السلعية التي يتم وضعها بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة نهجا آخر لتحقيق التوازن بين المعروض العالمي من السلع الأساسية والطلب عليها وأسعارها التي تكون مجزية على النحو المعقول للمنتجين ومقبولة بالقدر الذي ينصف المستهلكين . وهذا الجانب لم يحظ بما يستحقه من مساندة من جانب بعض البلدان الرئيسية التي تعتقد أنه سيفضي إلى تشويهات في الأسواق السلعية عن طريق سوء توزيع الموارد . أما فيما يتعلق بأدوات من قبيل أسواق العقود الآجلة التي تسمح بتناول الخطر وجانب عدم التيقن بمعزل عن الانتاج والاستهلاك فأشار إلى أن نهجا كهذا يستلزم رأس مال كاف ، ومهارات وخبرات تكنولوجية وإدارية وأن هذه الموارد مفقودة في معظم الأحيان في غالبية البلدان النامية . ومع ذلك يمكن لكل نهج من النهوج المذكورة أعلاه أن تلعب دورا في استراتيجية دولية عامة . ومن الأهمية الحاسمة بمكان الاهتداء إلى استراتيجية متماسكة وقابلة للدوام للوفاء بمتطلبات البيئة فضلا عن المتطلبات التي تستوجبها عمليات الإصلاح الاقتصادي .

٣٧ - وبالنظر إلى التشويهات في توزيع الموارد بسبب التدخل الحكومي في الانتاج والتجارة الدولية ، من قبيل الدعم المقدم للأسعار والدخول والإعانات المقدمة للزراعة في العديد من البلدان المتقدمة وما يترتب عليها لاحقا من أثر سلبي على الاداء التجاري للبلدان النامية قال إنه يشكك في إمكانية أن تحسن البلدان النامية أداءها التجاري إذا قُيّد نطاق التكيف تقييدا شديدا من جراء النظم المشوهة للتجارة . وقال إنه يتطلع ، بناء على ذلك ، إلى الوفاء بالتزامات جولة أوروغواي . وإنه يعتقد أن الحد التدريجي أو الجوهري من الممارسات التجارية غير المنصفة عنصر أساسي في الاستراتيجية العالمية لمعالجة المشاكل السلعية وحث على النظر إلى سوق السلع الاساسية لا من زاوية الأسعار وأحجام التجارة السلعية فحسب بل وأيضا من الزاوية المتمثلة في معرفة كيف يمكن للأسواق السلعية أن تعمل من أجل أن تنشّط أو تؤخّر عملية تنمية الاقتصاد العالمي أو نموّه .

٣٨ - وشدد بالإضافة إلى ذلك على أن المناقشات لا ينبغي لها أن تطيل أمد العسر والضيق الاقتصادي اللذين تعانيهما أغلبية السكان في العالم وأن من الحيوي وضع حد دون تأخير للتدني الهائل في الدخل الحقيقي والمستويات المعيشية للكثير من البلدان النامية ولا سيما أقل هذه البلدان نموا .

٣٩ - وأشار إلى المؤتمر العالمي للسلع الاساسية فقال إن المجموعة الآسيوية تؤيد هذا الاقتراح الذي يمكن أن يتيح الفرصة لبلورة سياسة متضافرة تركز على السلع الاساسية . والمفروض في سياسة كهذه أن تعنى بأهمية الروابط بين القطاع السلعي واستقرار الاقتصاد العالمي ككل ولا تعنى فقط بالقضايا المتصلة بعدم استقرار الأسواق والدخول .

٤٠ - وأخيرا ، أعرب عن الأمل في أن تحقق اللجنة المزيد من توافق الآراء ذي التوجه العملي والمزيد من التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية وهو مجال حيوي بالنسبة لقوت الملايين من السكان في آسيا والعالم .

٤١ - وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن الأمل في أن ينبني عمل اللجنة على أساس المبادىء الاساسية التي وضعت في كرتاخينا . وعلى ضوء هذا يتوجب على الاعضاء في الأونكتاد الابتعاد عن التدخل الحكومي في أسواق السلع الاساسية الدولية وإقرار وتأييد الحلول السوقية للمشاكل السلعية . وقال إنه يرى أن الوثيقة TD/B/CN.1/10 تشكل مساهمة في تحسين طرق عمل الأسواق السلعية وتوفّر نهجا يمكن أن يساعد على النظر في كيفية تسوية المشاكل المالية التي يواجهها العديد من المنتجين للسلع الاساسية الأولية . وقال إنه يحبذ الحلول التي تتضمن وتراعي دور السوق والتي تستخلص العبرة من التجارب الوطنية للبلدان الساعية لحل المشاكل السلعية المعينة التي

تواجهها . وأضاف أنه يعتقد أنه يتوجب على الأونكتاد أن يشدد على النهوج الوطنية بدلا منها الدولية في معالجة المشاكل السلعية وأنه يتعين أن توضع في الاعتبار مزايا البرامج ذات التوجّه السوقي . وهناك ضرورة لزيادة الشفافية في الأسواق والتركيز على التحليل البحثي وجمع الإحصاءات نظرا لأن الحاجة تدعو إلى مزيد من المعلومات المتعلقة بمعرفة كيف يمكن للأسواق المالية أن تساعد البلدان النامية . وأخيرا شدد على أن الحاجة تدعو أيضا إلى استكشاف مختلف الآليات المتصلة بإدارة المخاطر ولا سيما العقود الآجلة والخيارات .

٤٢ - وشدد ممثل النرويج على أن مشاكل السلع الأساسية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الشاملة هي وجوانب من قبيل خدمة الديون والإصلاحات الهيكلية والاستثمار والموارد المالية ونقل التكنولوجيا والوصول إلى الأسواق . والزيادة في العرض في الأوقات التي تكون فيها الأسعار متدنية لا يمكن اعتباره دوما عدم استجابة من طرف المنتجين للتغيرات التي تطرأ على الأسواق . فإن لم تكن للمنتجين أية بدائل حقيقية فمن الجائز أن يكون رفع مستوى العرض هو عين الاستجابة العقلانية . واحتمال ارتفاع الطلب على السلع الأساسية قد ينجم عن النمو الاقتصادي الذي تشهده البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال . وشدد بالإضافة إلى ذلك على أهمية تحسين شفافية الأسواق لتحقيق نمو متوازن وللتقليل من التشويهات في الأسواق السلعية إذا أُريد لقوى السوق أن تلعب دوراً أهم في تثبيت هذه الأسواق . والمساعدة التقنية والمالية لتشجيع استعانة البلدان النامية بأدوات إدارة المخاطر يمكن أن تكون أمرا مفيدا . وسيلزم إجراء المزيد من الدراسة في هذا المجال .

٤٣ - وفيما يتعلق بالتنويع ، أعرب عن ارتياحه لكون التجارب الوطنية أصبحت هي البؤرة الأساسية التي تركز عليها دراسات الأمانة وهو يتطلع للحصول على مزيد من التحليلات التي تشدد على التجارب الناجحة . وأي استراتيجية تنويع تحتاج إلى تحديد الدور الذي يلعبه القطاع العام والقطاع الخاص كلاهما . وستبذل الحكومات قصارى جهدها للحد من التدخل في رسم السياسات الاقتصادية الكلية وتوفير هيكل حافز لجهود التنويع على المستوى القطاعي . وستحتاج أفقر البلدان لا محالة إلى مساعدة خارجية كبيرة فيما تبذله من جهود من أجل التنويع .

٤٤ - ورحب بالدور البارز الذي أُسند للقضايا المتصلة بالتنمية المستدامة والبيئة . ورغم أن جميع مفاهيم التنمية المستدامة تتحدد بحسب البلد فإن الضرر البيئي المتصل بالسلع الأساسية غالبا ما يكون معزوا لقصور الأسواق وللتشويهات في السياسات المرسومة ، التي يفاقمها استمرار الفقر . ولذلك من شأن إصلاحات السياسات التي تتم لغرض تعزيز الفعالية أو الحد من الفقر أن تفيد البيئة أيضا . بيد أن المشاكل البيئية التي تواجهها أفقر البلدان يعسر حلها دون مساعدة تقنية ومالية من

المجتمع الدولي . وقال إنه يرى أن المشكلة القائلة بأن العوامل البيئية الخارجية غير داخلة في أسعار السلع الأساسية قضية على درجة عالية من الأهمية لأن الأسعار لا تعكس التكاليف الاجتماعية الحقيقية ، وهو يتطلع إلى موافاته عما قريب بالدراسة المفاهيمية التي تجريها الأمانة حول هذه القضية .

٤٥ - وقال ممثل الصين إنه منذ التسعينات والبلدان المصدِّرة للسلع الأساسية وخاصة البلدان شديدة الاعتماد على حصائل الصادرات السلعية ، تواجه مصاعب اقتصادية خطيرة . فالأسعار السلعية العالمية ظلت على عدم ثباتها وعند مستويات منخفضة والأسعار السلعية الحقيقية ليست منخفضة فحسب ، قياسا لها بأسعار السلع المصنعة ، بل إن الأسعار الإسمية تدنت هي الأخرى .

٤٦ - ومضى يقول إن هناك عوامل عديدة تسهم في هشاشة الأوضاع الحالية في سوق السلع الأساسية . وتشمل هذه العوامل التقلبات الدورية والتغيرات الهيكلية والتكنولوجية والسياسات التجارية الحكومية وعدم ثبات الأسواق المالية والنقدية . وفيما يتعلق بالسياسات التجارية فإن الحواجز التعريفية وغير التعريفية ، خاصة فيما يتعلق بالرسوم في الدرجة الأدنى من السلم ، والتدابير التي اتخذت لحماية المنتجات الزراعية والمنتجات الأولية الأخرى ، وضخامة حجم الإعانات التصديرية ، جميعها زادت في عرقلة صادرات البلدان النامية . وقد عالجت جولة أوروغواي عددا من المشاكل السلعية . إلا أن الحد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية المفروضة على السلع الأساسية ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية لم تحقق الهدف المطلوب . وحث على أن تعالج مشاكل السلع الأساسية التي تواجهها البلدان النامية معالجة أكثر ايجابية عند المزيد من النظر فيها في جولة أوروغواي . كما أشار إلى مشكلة الصادرات الغذائية للبلدان النامية لا سيما أقل البلدان نموا والتشويه الذي يطرأ على تجارة السلع الغذائية نتيجة لضروب الدعم والإعانات الكبيرة التي توفرها البلدان المتقدمة من ميزانياتها لإنتاج وتصدير سلعها الغذائية .

٤٧ - وأردف قوله إن البلدان النامية واجهت مهاما كبيرة في قطاعاتها السلعية بما في ذلك إعادة تشكيل الإنتاج فيها بغية تنويع صادراتها وحصائلها من القطع الأجنبي وتعزيز قدرتها على المنافسة التصديرية بغية تمكينها من استخدام مواردها الطبيعية بما يعود عليها بالنفع . وهذه البلدان تستحق دعم المجتمع الدولي في اضطلاعها بهذه المهام . وقد قدَّم الأونكتاد مساهمات لا بأس بها في التنمية العادية لسوق السلع الأساسية العالمية ، ولا سيما على صعيد مساعدة البلدان النامية في دعم إنتاجها وصادراتها من السلع الأساسية وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق . والصين تأمل في أن تقوم اللجنة في هذه الدورة بتعزيز جهود الأونكتاد من أجل تحسين سوق السلع الأساسية العالمية .

٤٨ - وذكّر ممثل نيبال بأن نيبال بلد صغير أقل نموا وغير ساحلي تعتمد تجارته الخارجية اعتمادا شديدا على تصدير السلع الأساسية . وقطاع التجارة الخارجية فيه يتسم بعجز كبير في حسابه التجاري يقترن بتصاعد سريع في الواردات من السلع - من قبيل المنتجات البترولية والأسمدة الكيميائية ومواد الصلب الخام - فيما تشهد صادرات السلع التقليدية ولا سيما المنتجات الزراعية تدنيا متواصلا . ولتحسين أداء القطاع الحكومي وتعزيز قدرته على تحقيق الربح ، لجأ بلده مؤخرا إلى اعتماد سياسة تجارية جديدة منفتحة وتحررية وموقية التوجه . وأشار إلى السياسة التجارية التي يتوخاها بلده في مجال السلع الأساسية فلاحظ أنها تشكل جزء لا يتجزأ من خطة تنمية الاقتصاد التي تم في إطارها تحرير السياسات التجارية للبلد وفتح أسواقه الداخلية .

٤٩ - وقال إن وفده يأمل أن يتم في إطار اللجنة استحداث آليات دولية لصالح أقل البلدان نموا التي تواجه كل سنة أوجه نقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية . وبالنظر إلى أن واحداً من بنود جدول الأعمال يُعنى بآليات التمويل التعويضي فإن وفده يحث اللجنة على تعزيز هذه الآليات والأمانة على إجراء دراسات تخص البلدان التي تواجه نواحي نقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية . وينبغي أن تشمل مناقشات اللجنة قضية ما إذا كان يمكن لآليات التمويل التعويضي أن تعزز تطبيق اتفاقية لومي وتساهم في عملية التطبيق هذه .

٥٠ - وقال ممثل نيجيريا إن اعتماد افريقيا على التجارة الدولية في السلع الأساسية يؤثر تأثيرا ضارا على حصائل هذه المنطقة من الصادرات بالنظر إلى القصور الفادح في مرونة المعروض من المنتجات الأولية وعدم ثبات الأسعار في الأسواق الدولية . وهذا الوضع بصدد التأثير المخرّب في اقتصادات العديد من البلدان وقد تسبب ، هو والكساد العالمي ، في تعطل تنمية ونمو صادرات افريقيا من السلع الأساسية الأولية . ونيجيريا تولي أهمية كبيرة للسلع الأساسية وهذا هو السبب الذي حدا الحكومة على مباشرة تنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد والنهوض بالقطاع غير النفطي للصادرات . وناشد البلدان المُصنّعة الجمع بين القول والعمل عن طريق فتح أسواقها أمام المنتجات المجهزة وشبه المجهزة من البلدان النامية . ويتوجب أن تراعى حقيقة أن تزايد العرض في بعض السلع الأساسية ناتج عن حاجة البلدان النامية إلى الحد مما عليها من ديون وخدمة للديون التي يقدرها البنك الدولي بما ينوف عن ٥٠ في المائة من الإيرادات التصديرية في العديد من البلدان الافريقية .

٥١ - وأشار إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها الأمانة لحالة السلع الأساسية في العالم ، فلاحظ أن الأسعار بقيت منخفضة بل هي تدنت فيما يتعلق بوجه خاص بالمشروبات المشروبات الاستوائية والفول السوداني والكاكاو وزيت النخيل وهي منتجات ذات أهمية تصديرية خاصة بالنسبة لبلده . وأردف يقول إن وفده يؤمن بالنهج المتكامل في معالجة

قضايا السلع الاساسية والفلسفة الاصيلة التي ينطوي عليها التعاون الدولي بين المنتجين والمستهلكين . في حالة السلع الاساسية التي تستوجب إجراءات التطوير سواء على انفراد أو بالاقتران بأحكام تسعيرية يتوجب أن تُبذل جهود لوضع برنامج واسع النطاق والتفاوض عليه من شأنه أن يُصاغ ويُنفَّذ على النحو الذي يفيد إفادة كاملة من جميع المرافق المتاحة لمشاريع وبرامج التمويل .

٥٢ - وانتقل الى قضية جولة أوروغواي فذكّر بانه في الوقت الذي ستجني فيه البلدان المتقدمة مبلغا يصل الى ١٤٠ مليار دولار نتيجة لحصيلة جولة أوروغواي فإن افريقيا قد تخسر ٢,٦ مليار دولار في السنة . والواقع الذي تواجهه البلدان الافريقية وخاصة نيجيريا هو أنها تجد نفسها رهينة تجميد اقتصادي مقترن بربح ضئيل أو لا ربح علما بأن الآثار التي ستعاني منها البلدان الافريقية التي تشكو من الضعف بسبب الكساد والمديونية الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي ستتمثل في عدم قدرة هذه البلدان على الاستفادة من جولة أوروغواي لتحرير التجارة .

٥٣ - وأخيرا ناشد البلدان المتقدمة إيلاء المشاكل السلعية التي تواجهها البلدان الافريقية ما تستحقه من عناية . ونيجيريا علقت آمالا كبيرة على المساعدة التقنية التي هي جديرة بها والمقدمة من البلدان المتقدمة والأونكتاد في مجالات التجهيز والتسويق والتوزيع والنقل وغير ذلك من المجالات ذات الصلة .

٥٤ - وشدد ممثل الاتحاد الروسي على الدور الايجابي الذي يلعبه الأونكتاد في المساهمة في التعاون الدولي في مجال السلع الاساسية فضلا عن الحاجات الداعية الى قيام مجتمع دولي بصياغة آليات جديدة لتسوية مشاكل السلع الاساسية . وقال إنه يلزم ايجاد نهوج جديدة ولا سيما فيما يتعلق بطريقة عمل الصندوق المشترك والاتفاقات السلعية الدولية .

٥٥ - ومضى يقول إن التعاون المتعدد الأطراف واحترام المصالح المتبادلة لكل من المنتجين للسلع الاساسية والمصدرين لها كفيلان بالمساهمة في تسوية مشاكل السلع الاساسية . وينبغي أن يرتبط تنظيم الانتاج بتحسن سبل الوصول الى أسواق البلدان المتقدمة للمنتجات التي يكون منشؤها البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال . وإن إنشاء لجان لسياسات الانتاج والاستهلاك في إطار اتفاق الكاكاو الدولي الجديد يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح .

٥٦ - ومشكلة الوصول الى الأسواق مرتبطة ارتباطا وثيقا بمشكلة شفافية الأسواق التي هي قضية بالغة الاهمية بالنسبة للاتحاد الروسي فيما يتعلق بأسواق الصادرات الروسية والأسواق التي هي مصادر موردة تقليدية أو محتملة للواردات الروسية على حد سواء .

وإن الافتقار الى المعلومات بشأن الأسواق ولا سيما فيما يتعلق بأسواق السلع الأساسية للبلدان النامية بصدد إعاقة عدد متزايد من المشاركين ذوي الخبرة الجديدة نسبيا أو الأقل خبرة في التجارة الدولية من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال .

٥٧ - وإن استخدام آليات الأسواق بالاقتران بتنظيم متعدد الأطراف وفعال للانتاج والاستهلاك يمثل نهجا من أفضل النهوج المبشرة بالخير لتسوية مشاكل السلع الأساسية . وفي الوقت نفسه يتوجب على الحكومات أن تضع في الاعتبار اختلاف المشاكل الاجتماعية المتصلة بتنظيم الانتاج ، ولا سيما الحاجة الى الحفاظ على العمالة والاستقرار الاجتماعي .

٥٨ - وإن الاتحاد الروسي أيد فكرة توفير مساعدة تقنية الى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في مجال استخدام الصكوك المالية المتصلة بالسلع الأساسية وآليات الأسعار وتنظيم مخاطر . وبوسع ممثلي هذه البلدان أن يفيدوا أيضا من الحلقات الدراسية التي تُعقد بانتظام والتي يمكن أن تنظم في هذا المجال تحت رعاية الأونكتاد .

٥٩ - وعالج ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) المشكلة الناجمة على صعيد تعزيز التنمية المستدامة في ميدان السلع الأساسية بالنظر الى الحد المشترك الناشىء بين الفاو والأونكتاد في هذا المجال . كما أبلغ اللجنة الدائمة بالنهج الذي تتوخاه الفاو ، كما حددته مجالسها الإدارية ، في مجال الدراسات السلعية بما في ذلك الاستعراض البيئي التقني ، والتقييم الاقتصادي لتكاليف الحد من الضرر البيئي واعتماد سياسات زراعية وبيئية مستدامة ، والدعم الوطني والدولي اللازم لاعتماد مثل هذه السياسات . وأشار الى الوثيقة TD/B/CN.1/15 حول هذا الموضوع فلاحظ أن القصد من الاستنتاجات أن تكون أولية حيث أنها مستقاة من عدد صغير فقط من الدراسات الإفرادية القطرية/السلعية وهي دراسات ليست ممثلة بالضرورة لنظم انتاج السلع الأساسية ككل . وشكك ، بوجه خاص ، في بعض النتائج المتعلقة بوقف التجارة في المواد الكيميائية الزراعية المحظورة في البلدان المتقدمة وأشار الى المشاكل المتصلة بمراقبة طرق التجهيز والانتاج إذا هي جرت من خلال قيود تجارية . وأشار أيضا الى أن الروابط التي أقيمت بين مستوى اسعار السلع الأساسية ودرجة الضرر البيئي ليست واضحة نظرا لأن النتائج مرهونة بأمور منها الآثار السلعية الشاملة الناتجة عن الاستجابات للتغيرات السلعية . وأعرب عن اتفاقه في الرأي القائل بأن القضايا معقدة فختم كلمته بتجديد العرض المقدم من الفاو من أجل التعاون مع الأونكتاد في مجال العمل المهم هذا .

الفصل الأول

حالة السلع الأساسية والتوقعات المتعلقة بها

تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية تحقيقا لعدة أغراض منها تقليص التشويهات
(البند ٣ من جدول الأعمال)

٦٠ - كان أمام اللجنة الدائمة ، لنظرها في هذا البند ، الوثيقة التالية: "تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية تحقيقا لعدة أغراض منها تقليص التشويهات" - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/13) .

الفصل الثاني

المساهمة في تحسين عمل أسواق السلع الاساسية

تحليل طرق تحسين فعالية واستخدام الاليات القائمة لإدارة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار السلع الاساسية
(البند ٤ من جدول الاعمال)

٦١ - كان أمام اللجنة الدائمة ، لنظرها في هذا البند ، الوثائق التالية:

"تحليل طرق تحسين فعالية واستخدام الاليات القائمة لإدارة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار السلع الاساسية" - تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/10)

"مثله - مقترحات فريق الخبراء المعني ببورصات السلع الاساسية (TD/B/CN.1/10/Add.1)

بالإضافة الى ذلك اتيحت للجنة الدائمة الوثائق الاساسية التالية:

"دراسة استقصائية لأدوات إدارة المخاطر المتصلة بالسلع الاساسية" (UNCTAD/COM/15)

"الشروط التقنية والتنظيمية المؤثرة على المشاركة في بورصات السلع الاساسية واللجوء إليها من قبل مشتري السلع الاساسية وبائعيها" (UNCTAD/COM/16) .

الفصل الثالث

آليات التمويل التعويضي

تحليل المشاكل الناجمة عن النقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية لدى البلدان النامية واستعراض التطورات في ميدان التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات (البند ٥ من جدول الأعمال)

٦٢ - كان أمام اللجنة الدائمة ، لنظرها في هذا البند ، الوثيقة التالية: "استعراض التطورات في ميدان التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات" - تقرير من اعداد أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/11 وAdd.1) .

الفصل الرابع

تخفيف الاعتماد المفرط على السلع الاساسية الاولية

تحليل التجارب الوطنية في التنويع الافقي والرأسي ، بما في ذلك الامكانيات المتاحة لإبدال المحاصيل (البند ٦ من جدول الاعمال)

٦٣ - كان أمام اللجنة الدائمة ، لنظرها في هذا البند ، الوثيقة التالية: "تحليل التجارب الوطنية في التنويع الافقي والرأسي بما في ذلك الامكانيات المتاحة لإبدال المحاصيل" - تقرير أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/14) .

الفصل الخامس

حفز التنمية المستدامة في مجال السلع الاساسية

تحليل التجارب الوطنية في إدارة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بانتاج السلع الاساسية (البند ٧ من جدول الاعمال)

٦٤ - كان أمام اللجنة الدائمة ، لنظرها في هذا البند ، الوثيقتان التاليتان:
"الخبرات المتعلقة بآثار انتاج وتجهيز السلع الاساسية على البيئة: تجميع لدراسات إفرادية بشأن الكاكاو والبن والارز" - تقرير أعدته أمانة الاونكتاد (TD/B/CN.1/15 وCorr.1)
"الموارد المعدنية والتنمية المستدامة" - تقرير أعدته أمانة الاونكتاد (TD/B/CN.1/16) .

الفصل السادس

التعاون التقني في مجال السلع الاساسية

تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها تمهيدا لبحثها
(البند ٨ من جدول الاعمال)

٦٥ - كان أمام اللجنة الدائمة ، لنظرها في هذا البند ، الوثيقة التالية: "تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها" - تقرير أعدته أمانة الاونكتاد (TD/B/CN.1/12) .

الفصل السابع

تقارير الهيئات الفرعية للجنة الدائمة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٦٦ - كان أمام اللجنة الدائمة ، في إطار جدول الأعمال هذا ، التقارير التالية التي اعدتها هيئاتها الفرعية:

- تقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بركاز الحديد عن أعمال دورته الأولى (٢٦ - ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢) (TD/B/CN.1/1-TD/B/CN.1/IRON ORE/5)
- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتنغستن عن أعمال دورته الأولى (٧ - ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢) (TD/B/CN.1/7-TD/B/CN.1/TUNGSTEN/5)
- تقرير الاجتماع الاستعراضي الثاني المخصص للبوكسيت (٢٩ - ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣) (TD/B/CN.1/RM/BAUXITE/4) .

الفصل الثامن
المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٦٧ - افتتحت الدورة الثانية للجنة الدائمة للسلع الاساسية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ من قبل السيد د . هـ . سامز (الولايات المتحدة الامريكية) ، وهو احد نواب رئيس اللجنة الدائمة في دورتها الاولى .

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الاعمال)

٦٨ - انتخبت اللجنة الدائمة للسلع الاساسية ، في جلستها العامة السادسة (المفتوحة) ، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ، أعضاء مكتبها التالية اسماؤهم:

الرئيس:	السيد ر . ميلنديز	(كولومبيا)
نواب الرئيس:	السيدة ف . فروخي	(الجزائر)
	السيد ج . ل . بيريز جابيلوندو	(الارجنتين)
	السيد س . جمال الدين	(بنغلاديش)
	السيدة ج . رايت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
	السيد د . إ . سامز	(الولايات المتحدة الأمريكية)
المقرر:	السيد ف . سكلياروف	(الاتحاد الروسي)

جيم - اقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الاعمال)

٦٩ - وفي الجلسة نفسها ، أقرت اللجنة الدائمة جدول الاعمال المؤقت الذي عُمم بوصفه الوثيقة TD/B/CN.1/9/Add.1 . وبالتالي ، فإن نص جدول الاعمال للدورة الثانية هو الآتي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل

٣ - حالة السلع الاساسية والتوقعات المتعلقة بها

تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر في أسواق السلع الاساسية تحقيقا لعدة أغراض منها تقليص التشويهات

٤ - المساهمة في تحسين عمل أسواق السلع الاساسية

تحليل طرق تحسين فعالية واستخدام الاليات القائمة لإدارة المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار السلع الاساسية .

٥ - آليات التمويل التعويضي

تحليل المشاكل الناجمة عن النقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الاساسية لدى البلدان النامية واستعراض التطورات في ميدان التمويل التعويضي للنقص في حصائل الصادرات

٦ - تخفيض الاعتماد المفرط على السلع الاولية

تحليل التجارب الوطنية في التنويع الافقي والرأسي ، بما في ذلك الامكانيات المتاحة لإبدال المحاصيل

٧ - حفز التنمية المستدامة في مجال السلع الاساسية

تحليل التجارب الوطنية في ادارة الموارد الطبيعية فيما يتعلق بانتاج السلع الاساسية

٨ - التعاون التقني في مجال السلع الاساسية

تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها تمهيدا لبحثها

٩ - تقريرا الهيئتين الفرعيتين للجنة الدائمة

١٠ - جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة

١١ - مسائل أخرى

١٢ - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة المقدم الى مجلس التجارة والتنمية .

دال - جدول الاعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الدائمة

(البند ١٠ من جدول الاعمال)

[يستكمل فيما بعد]

هاء - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة المقدم الى مجلس التجارة والتنمية

(البند ١٢ من جدول الاعمال)

[يستكمل فيما بعد]

- - - - -